



الجمهورية التونسية

## التقرير الوطني الطوعي

لمتابعة تنفيذ الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية



Global Compact  
FOR Migration

سبتمبر 2020



# الفهرس

3	الإطار العام.....
8	المحور الأول: تعزيز السياسات القائمة على الأدلة والتخطيط في مجال الهجرة.....
	الهدف 1: جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على
8	الأدلة.....
15	الهدف 3: تقديم معلومات دقيقة في حين وقتها في جميع مراحل الهجرة.....
17	المحور الثاني: النهوض بالهجرة المنظمة وحماية حقوق العمال المهاجرين.....
17	الهدف 5: تعزيز توافر ومرونة وسائل الهجرة النظامية.....
	الهدف 6: تيسير التوظيف المنصف والأخلاقي، وضمان الظروف التي تكفل العمل
22	اللائق.....
	الهدف 18: الاستثمار في تنمية المهارات وتيسير الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات
28	والكفاءات.....
	الهدف 22: إنشاء آليات من أجل تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي
33	والاستحقاقات المكتسبة.....
37	المحور الثالث: الحد من الهجرة غير المنظمة.....

- الهدف 2: تقليص الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تضطر الناس إلى مغادرة بلدهم الأصلي..... 37
- الهدف 9: تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين..... 40
- الهدف 10: منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية..... 41
- الهدف 21: التعاون على تيسير عودة المهاجرين والسماح بإعادة دخولهم بصورة آمنة تصون كرامتهم، وكذلك إعادة إدماجهم إدماجا مستداما..... 47
- المحور الرابع: تعزيز مساهمة المهاجرين في التنمية..... 51
- الهدف 19: خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان..... 51
- الهدف 20: تشجيع إرسال التحويلات المالية بوسائل أسرع وأكثر أمانا وأقل كلفة، وتيسير الاندماج المالي للمهاجرين..... 59
- المحور الخامس: تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة..... 60
- الهدف 23: تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية تحقيقا للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية..... 60

## الإطار العام

في ظلّ ما يشهده العالم من تغييرات ناجمة عن العولمة، أصبحت لتحركات المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء تأثير بالغ على مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العالمية وعلى مسار العلاقات الدولية، وهو ما يتطلب تعاوناً وثيقاً ودائماً وتقاسماً للمسؤوليات بين كافة الدول في مجال التصرف في الهجرة كظاهرة دولية معقدة. لذلك ما انفكت ظاهرة الهجرة تحظى باهتمام متزايد على مستوى الحوارات والنقاشات الدولية والإقليمية، باعتبارها مسألة متعددة الأبعاد، تطرح عديد الفرص والتحديات المتصلة بحماية الحقوق والحريات الأساسية لجميع المهاجرين بغض النظر عن وضعهم أو انتماءاتهم أو دياناتهم أو مواقعهم.

وهنا تكمن أهمية الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي لم تتردد بلادنا في التصويت لاعتماده بمناسبة المؤتمر الحكومي الدولي المنعقد بمراكش يومي 10 و11 ديسمبر 2018، باعتباره إطاراً لتحفيز التعاون المشترك في مختلف أبعاد الهجرة وأداة مرنة تراعي اختلاف التجارب والتحديات من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى.

وتبرز هذه الأهمية خاصة في ظل تفشي الجائحة الصحية كوفيد 19 التي تمثل تحدياً عالمياً يستوجب مزيد تضافر الجهود وتعزيز التضامن والتعاون الدوليين للتصدي لتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية على المهاجرين، باعتبار أن الميثاق يهتم بمعالجة المخاوف المشروعة للمجتمعات، مع الإقرار بالتغيرات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تشهدها تلك المجتمعات والتي قد تكون لها عواقب على الهجرة أو ناجمة عنها.

ووعيا بضرورة اعتماد مقاربة عالمية موحدة لمجابهة هذه الجائحة، تقدمت تونس بمبادرة انضمت اليها فرنسا، توجت بإصدار مجلس الأمن القرار الأممي رقم 2532 حول جائحة كوفيد 19 بتاريخ 1 جويلية 2020، الداعي إلى هدنة إنسانية للحد من انعكاسات هذه الجائحة على الأمن والسلم الدوليين.

وفي نفس السياق وبمناسبة انعقاد الدورة العادية 154 لمجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 9 سبتمبر 2020، استجاب وزراء الخارجية العرب لمقترح تونس المتعلق باعتماد القرار الأممي سابق الذكر كأحد مرجعيات العمل العربي المشترك، لا سيما في ظل ما تعيشه الدول العربية من نزاعات وبالنظر للأعداد الهامة للاجئين والمهاجرين اللذين تستضيفهم المنطقة العربية.

هذا وتولي البلاد التونسية عناية فائقة لملف الهجرة خاصة وأن حوالي 12 % من مجموع السكان يعيشون في الخارج ويساهمون بصفة فعالة في التنمية الاقتصادية لتونس من خلال التحويلات المالية وتوظيف كفاءاتهم ومهاراتهم المكتسبة واستثماراتهم سواء خلال اقامتهم بالخارج أو إثر عودتهم إلى أرض الوطن.

وإدراكا للدور الهام الذي تضطلع به الهجرة في التنمية، تم ادراج محور الهجرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بالمخطط الخماسي للتنمية 2016-2020 وذلك من خلال العمل على تذليل الصعوبات التي من شأنها أن تحول دون المشاركة الفعالة للتونسيين بالخارج والاستفادة من كفاءتهم في نقل التكنولوجيا واستقطاب الاستثمارات إضافة إلى دعم الإعلام الاقتصادي والتعريف بمناخ وفرص الاستثمارات في تونس.

وباعتبار التطورات السياسية التي شهدتها بلدان الجوار إثر الثورات العربية، اتخذت مسألة الهجرة في تونس بعدا أعمق، حيث لم تعد تونس دولة منشأ فقط بل وكذلك بلد استقبال للمهاجرين، مما حتمّ التفكير في النهوض بسياسة الهجرة تصورا وتنفيذا بما يمكن من التطرق للمسألة وفق مقاربة

أكثر شمولية، تهدف إلى توحيد الرؤى وترشيد الموارد ودعم التنسيق بين مختلف الهياكل المتدخلة في المجال سواء على المستوى الحكومي أو على مستوى المجتمع المدني أو في مجال الشراكة مع القطاع الخاص.

كما يتجلى اهتمام تونس بالهجرة من خلال انخراطها في أهم المسارات الدولية والإقليمية المتصلة بالمجال سواء على المستوى التحضيري أو الرسمي، من ذلك مشاركتها في مساري الرباط والخرطوم وفي حوار الهجرة والتنمية 5+5 وفي العملية التشاورية العربية حول الهجرة واللجوء وأعمال المنتدى العالمي للهجرة والتنمية.

وتجسيما لنفس التوجه التزمت تونس بتحقيق أهداف الأجندة 2030 للتنمية المستدامة إيماناً منها بشموليتها واستجابتها لتطلّعات شعوب العالم لبلوغ مزيد من المساواة وتحقيق الكرامة الإنسانية والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي. وتولت في هذا الصدد تقديم التقرير الاختياري الوطني خلال شهر جويلية 2019 بمناسبة المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة.

كما انخرطت تونس في أجندة افريقيا 2063، تحت شعار "أفريقيا التي نريد"، وذلك تجسيدا لالتزامها الكامل بالتعاون الإفريقي من خلال عضويتها في منطقة التبادل الحر القارية وانتمائها لعديد الفضاءات الإقليمية الإفريقية مثل السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا COMESA والمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ECOWAS .

هذا وشاركت تونس بشكل فعال في مسار إعداد الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، حيث نظمت بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة استشارة وطنية للغرض خلال شهر ماي 2018 وحوار إقليمي غير رسمي يومي 4 و5 جويلية 2018 بمشاركة ممثلين عن 17 دولة وعن الاتحاد الأوروبي والبرلمان الإفريقي ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

كما ساهمت البعثة الدائمة للجمهورية التونسية بنيويورك في الدورات التفاوضية الست منذ انطلاقها بنيويورك بتاريخ 20 فيفري 2018، اضافة إلى مشاركة تونس في صياغة الموقف العربي والافريقي من الميثاق على مستوى جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي وفي اعداد المخطط التنفيذي للاتحاد الافريقي المتعلق بتنفيذ الميثاق للفترة 2020-2022.

ووعيا بتداعيات الهجرة في المنطقة العربية وبضرورة تعزيز الحوار والتعاون بين الدول العربية وتوحيد المواقف في قضايا الهجرة ذات الاهتمام المشترك، تحرص تونس على المشاركة في مختلف التظاهرات والاجتماعات التي تنظمها مجموعة العمل المعنية بالهجرة في المنطقة العربية التي تشترك في رئاستها كل من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية، إلى جانب انخراطها في عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء منذ اطلاقها.

واستجابة لدعوة مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية، تولت البلاد التونسية إعداد التقرير الوطني الطوعي لمتابعة تنفيذ الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي يهدف لتقييم التقدم المحرز على المستوى الوطني، وذلك وفق مقارنة تشاركية ضمت مختلف الاطراف المعنية بمسألة الهجرة وبالتعاون مع مكتب المنظمة الدولية للهجرة بتونس. وتم التركيز في صياغته على 13 هدفا من بين أهداف الميثاق، مبوبة في المحاور الخمسة التالية:

1. تعزيز السياسات القائمة على الأدلة والتخطيط في مجال الهجرة،
2. النهوض بالهجرة المنظمة وحماية حقوق العمال المهاجرين،
3. الحد من الهجرة غير المنظمة،
4. تعزيز مساهمة المهاجرين في التنمية،
5. تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة.





## جدول متابعة تنفيذ الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

برامج مستقبلية	مشاريع وبرامج قيد الإنجاز	المحاور
<p>-جاري العمل على تركيز لجنة وطنية للشبكة الأكاديمية حول الهجرة في شمال افريقيا NAMAN تتكون من ممثلين عن هيكل وطنية وباحثين وأكاديميين مختصين في الهجرة سيعملون على تطوير وانتاج المعارف من خلال انجاز الدراسات والبحوث المتصلة بالهجرة.</p> <p>- استكمال إرساء نظام معلوماتي مندمج ومتكامل في مجال الهجرة.</p> <p>- تسعى الوكالة الوطنية</p>	<p><b>الهدف 1: جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة</b></p> <p>❖ <b>تعزيز السياسات المتصلة بالهجرة:</b></p> <p>✓ تناول محور الهجرة في إطار مخطط التنمية 2016-2020.</p> <p>✓ اعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية للهجرة والتونسيين بالخارج(2016-2020) وفقا لمقاربة تشاركية جمعت مختلف الهياكل المتدخلة في مجال الهجرة وترتكز على 5 محاور أساسية تسعى من خلالها البلاد التونسية إلى تثمين الهجرة والحفاظ على الحقوق الأساسية للمهاجرين:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة.</li> <li>2. حماية حقوق ومصالح المهاجرين التونسيين وتعزيز العلاقات بينهم وبين تونس.</li> <li>3. تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.</li> </ol>	<p><b>المحور الأول:</b></p> <p>تعزيز السياسات القائمة على الأدلة والتخطيط في مجال الهجرة</p>

للتشغيل والعمل المستقل إلى إرساء منظومة تبادل بيني للمعلومات بين مختلف الأطراف المتدخلة في مجال الهجرة بما يمكن من انجاز التقاطعات المطلوبة بصورة فورية.

4. التشجيع على الهجرة المنظّمة للتونسيين ومنع الهجرة غير المنظّمة.

5. حماية حقوق المهاجرين، بما في ذلك العمال وطالبي اللجوء واللاجئين في تونس.

✓ بصدد اعداد استراتيجية وطنية للتشغيل: تهدف إلى تركيز آليات الحوكمة لتنشيط سوق الشغل وإيجاد حلول للتقليل من الفوارق الاجتماعية بين الجهات وضمان مبدأ تكافؤ الفرص، إضافة إلى إيجاد الحلول العملية لتبسيط الإجراءات التشريعية والإدارية وتنظيمها بما يساعد على توفير مناخ ملائم للاستثمار الوطني والدولي يسمح بإحداث مواطن الشغل لفائدة الشباب بمختلف مستوياته.

← تم تخصيص جزء من الاستراتيجية لتوظيف اليد العاملة التونسية بالخارج.

✓ إرساء الاستراتيجية الوطنية للمبادرة الخاصة : تهدف الى تقليص العوامل الهيكلية السلبية التي من شأنها أن تدفع الأشخاص إلى مغادرة بلدهم الأصلي.

### ❖ تحسين المعارف حول الهجرة:

✓ إحداث المرصد الوطني للهجرة بمقتضى الأمر عدد 1930 لسنة 2014 المؤرخ في 30 أفريل 2014، ويتولى رصد واقع الهجرة وجمع المعطيات المتصلة بها على الصعيدين الوطني والدولي وتحليلها وانجاز البحوث والدراسات حول الهجرة واستشراف آفاقها بما من شأنه أن يساهم في التعامل بأكثر نجاعة مع مسألة الهجرة وفي بلورة المواقف

	<p>والسياسات المتصلة بالمجال.</p> <p>✓ إطلاق المسح الميداني " Tunisia Hims " : يهدف إلى المساهمة في إرساء نظام معلومات حول الهجرة في تونس ويمثل آلية أساسية لإعداد وتنفيذ ومتابعة الاستراتيجيات الوطنية في المجال ودراسة أشكال الهجرة الدولية وأسبابها ودوافعها وحركيتها وآثارها وعلاقة الهجرة بالتنمية. وفي هذا الإطار، تمّ توقيع اتفاقية شراكة ثلاثية بين المرصد الوطني للهجرة والمعهد الوطني للإحصاء والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، علماً وأنّ الاستثمارات المخصصة للمسح عدّلت بما يتلاءم وتأثيرات الجائحة الصحية العالمية كوفيد 19.</p> <p>✓ الانخراط في الشبكة الأكاديمية حول الهجرة في شمال إفريقيا NAMAN وهي تهدف إلى إنتاج ونشر المعارف والبحوث والمعطيات بغية تعزيز سياسات الهجرة في شمال إفريقيا والنهوض بالهجرة الآمنة والمنظمة في المنطقة.</p> <p>✓ تنظيم "المدرسة الصيفية حول الهجرة" بالتعاون بين المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية والمنظمة الدولية للهجرة بهدف تعميق المعارف حول القضايا الرئيسية المتعلقة بالهجرة وبالتحديات التي تطرحها.</p> <p>✓ أحداث ماجستير اختصاص "البحث في الهجرة الدولية" صلب المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية.</p>	
--	---	--

- ✓ بناء قدرات الإطارات العاملة في مجال الاحصائيات ذات العلاقة بالهجرة وخاصة العاملين بالمعهد الوطني للإحصاء والمرصد الوطني للهجرة وذلك في مجال التحليل الإحصائي والتعامل مع التطبيقات الإحصائية وإدارة المعطيات في إطار حوكمة وترشيد التصرف في قطاع الهجرة.
- ✓ دعم لوجستي عبر اقتناء المرصد الوطني للهجرة لبرنامج إحصائي STATA وهو عبارة عن حزمة برمجية لإدارة وتحليل البيانات الإحصائية والرسومات والمحاكاة والانحدارات والبرمجة.
- ✓ تحسين المنظومة المعلوماتية لهجرة اليد العاملة: جرد أنظمة جمع المعطيات حول هجرة اليد العاملة التونسية وفق المبادئ التوجيهية لإحصائيات هجرة اليد العاملة المتبنية خلال المؤتمر الدولي العشرين لخبراء احصائيات العمل المنعقد بجنيف في أكتوبر 2018، من خلال إنجاز دراسة في هذا الإطار جاري العمل على تفعيل أهم توصياتها.
- ✓ تتولى الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، من خلال قاعدة البيانات التي أحدثتها، جمع المعطيات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وذلك بالتعاون مع المصالح والهيكل العمومية المختصة.
- ✓ رقمنة خدمة منح تراخيص العمل للأجانب المسندة من قبل الوزارة المكلفة بالتكوين المهني والتشغيل بما يمكن من تطوير قاعدة بيانات في الغرض تخوّل تقديم المعلومات

	<p>الدقيقة عن بعد في حين وقتها.</p> <p>✓ تتوفر لدى الوزارة المكلفة بالتكوين المهني والتشغيل معطيات إحصائية حول عمليات التشغيل بالخارج المنجزة سنويا عن طريق المؤسسات الخاصة للتوظيف بالخارج باعتبارها الجهة المكلفة بإسنادها تراخيص الممارسة.</p> <p>✓ بصدد إرساء مجموعة عمل صلب المجلس الوطني للإحصاء لمعالجة الإحصائيات المتعلقة بهجرة اليد العاملة ستوكل لها مهمة تحديد احتياجات الموارد البشرية في المجال والعمل على تطوير البرامج الإحصائية وخلق آليات لتحسين التنسيق المؤسسي وستكون مطالبة بتقديم وتبادل المعطيات الإحصائية بين مختلف الجهات الفاعلة وتسهيل عملية جرد المصادر الإدارية والإحصائية.</p> <p>✓ المرصد الوطني للهجرة بصدد تجميع وتبويب مختلف المعلومات والمعطيات الإحصائية المتوفرة لدى الهياكل والمؤسسات الرسمية.</p> <p>✓ تطوير الدراسات ذات الصلة بالهجرة من ذلك:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- دراسة حول "جرد أنظمة جمع المعطيات الإحصائية حول هجرة اليد العاملة"،</li> <li>- دراسة حول "الأجيال الجديدة للهجرة بفرنسا"،</li> <li>- دراسة حول "تحليل أفضل المبادرات لتعبئة المهاجرين والآليات الكفيلة لنقلها"،</li> </ul>	
--	--	--

- دراسة حول " الممارسات الجيدة في تعبئة الجالية التونسية المقيمة بالخارج "،
- دراسة حول مؤشرات الحقوق الاجتماعية للمهاجرين وعائلاتهم في مجالات الصحة والتعليم والعمل اللائق،
- دراسة كمية حول العاملين الأجانب في القطاعين المنظم وغير المنظم في تونس،
- دراسة كمية حول تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي واحتياجات الليبيين في تونس،
- دراسة حول الكفاءات التونسية المقيمة بالخارج،
- دراسة حول تأثير الهجرة الدولية على الاقتصاد التونسي،
- دراسة حول منظومة هجرة اليد العاملة التونسية،
- دراسة حول احصاء التونسيين المقيمين في إيطاليا من أجل تطوير استراتيجية الاتصال والتعبئة المناسبة من خلال تحديد الملامح الجغرافية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للجالية التونسية المقيمة في إيطاليا،
- دراسة حول معادلة الشهادت العلمية،
- دراسة تقييمية لبرامج إعادة إدماج التونسيين العائدين،
- بصدد اعداد دراسة حول الهجرة غير النظامية.

✓ إعداد معجم خاصّ بالهجرة واللجوء يهدف الى توحيد المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة والحرص على استعمال لغة موحدة من قبل مختلف المتدخلين في مجال الهجرة واللجوء في تونس، وفق السياق الوطني والتفاعل مع الحركية التي يشهدها مجالي الهجرة واللجوء.

✓ إعداد مدونة تجمّع النصوص القانونية المتعلقة بالهجرة على المستوى الوطني Recueil des textes juridiques tunisiens relatifs à la migration

✓ تعمل الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص على دعم البحوث والدراسات لتحديث التشريعات المنظمة للمجالات ذات العلاقة بالإتجار بالأشخاص على ضوء المعايير الدولية وأفضل الممارسات بما يحقق تنفيذ برامج الدولة في التصدي لهذه الظاهرة. وقد تمّ نشر عدد من الدراسات التي تم إنجازها بالتنسيق مع جمعية محامون بلا حدود ومنظمة تونس أرض اللجوء.



الهدف 3: تقديم معلومات دقيقة في حين وقتها في جميع مراحل الهجرة

❖ إرساء استراتيجية تواصلية خاصة بالهجرة

✓ بلورة استراتيجية تواصلية شاملة لفائدة الجالية التونسية المقيمة بالخارج تهدف إلى دعم القدرات الوطنية في مجال تطوير وتنفيذ سياسات الدولة في مجال الهجرة وإلى تحديد جملة التحديات التواصلية للفئات المستهدفة وفقا لتطلعات الجالية وانتظارها. وتمّ في هذا الإطار إعداد دراسة بعنوان "استراتيجية الاتصال مع الجالية" تتضمن مقترحات تهدف إلى تعزيز الروابط مع التونسيين بالخارج وتقديم مخطط اتصالي في الغرض.

✓ اعداد ونشر دليل للصّحفي حول التعامل مع قضايا الهجرة والمهاجرين خصّص للتغطية الإعلامية للهجرة استنادا إلى القانون الدولي والأدلة وذلك من أجل تعزيز التغطية الإعلامية لظاهرة الهجرة.

✓ تعزيز القدرات حول المعالجة الإعلامية للهجرة وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية العاملة في المجال.

## ❖ تطوير المنصات الالكترونية الخاصة بالهجرة:

- ✓ تمّ إرساء "بوابة التونسيين بالخارج" ([www.bledi.gov.tn](http://www.bledi.gov.tn)) خصّصت لنشر المعلومات والمعطيات المتعلقة بالخدمات الموجهة للتّونسيين بالخارج والمهاجرين في تونس.
- ✓ تعتمد الوزارة المكلفة بالتكوين المهني والتشغيل كليًا على الخدمات على الخطّ بالنسبة لتأشيرات عمل الأجانب بتونس من خلال رقمنة ترخيص العمل.
- ✓ تركيز بوابة معلومات وبيانات إحصائية حول الهجرة الدولية بالمرصد الوطني للهجرة تهتمّ التونسيين بالخارج والمهاجرين المتواجدين في البلاد التونسية.
- ✓ يمكن الموقع الالكتروني للوكالة التونسية للتعاون الفني من الاطلاع على عروض الشغل المتاحة بالخارج بالنسبة للمتريشحين للعمل في إطار التعاون الفني ومن متابعة ملفاتهم كما يمكن المشغلين من الاطلاع على السير الذاتية للمتريشحين.
- ✓ تعتمد الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل حاليا في متابعة عمليات التشغيل بالخارج على موقعها الخاص بالتشغيل الدولي والذي يوفر معطيات حينية ومؤكدة حول فرص التشغيل المتاحة وقواعد السير الذاتية الخاصة بطالبي الشغل.
- ✓ تعمل الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل على الحصول على أكثر معطيات تهتمّ وضعية طالب الشغل المنتدب للعمل بالخارج وذلك بالتنسيق مع ديوان التونسيين بالخارج بما يمكن من متابعة وضعيته التشغيلية في محيطه الجديد. وتمّ في هذا الإطار ابرام

	<p>اتفاقية شراكة إطارية مع ديوان التونسيين بالخارج لتبادل المعطيات في المجال خلال شهر جويلية 2020.</p> <p>✓ إحداث مكتبة رقمية بموقع واب المرصد الوطني للهجرة لجمع وتحليل المعطيات ونشر الدراسات المعدّة في مجال الهجرة.</p> <p>✓ تطوير البوابة الإلكترونية لديوان التونسيين بالخارج.</p> <p>✓ جاري العمل على تطوير "منظومة جالية" المعتمدة حاليا ببعض المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج.</p>	
<p>- تعزيز التعاون الثنائي من خلال العمل على إبرام اتفاقيات جديدة في مجال الهجرة والتنمية المتضامنة مع الدول المستقطبة للجالية التونسية.</p> <p>- مواصلة التفاوض مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقي إعادة القبول وتسهيل إجراءات الحصول على التأشيرات.</p>	<p><b>الهدف 5: تعزيز تو افرومرونة وسائل الهجرة النظامية</b></p> <p>تعمل البلاد التونسية على معالجة موضوع الهجرة ضمن مقاربة شاملة تستند إلى حقوق الانسان والعمل على ايجاد توازن بين مكافحة الهجرة غير النظامية وتسهيل اجراءات تنقل الأشخاص وتعزيز قنوات الهجرة المنظمة وذلك من خلال:</p> <p>❖ <b>ابرام اتفاقيات دولية ثنائية في مجال الهجرة</b></p> <p>أبرمت البلاد التونسية اتفاقيات مع عديد الدول بهدف تعزيز التصرف التوافقي في الهجرة من خلال تيسير تنقل الأشخاص وتسهيل النفاذ إلى سوق الشغل بالخارج، هذا فضلا عن دعم برامج التنمية المتضامنة من ذلك:</p>	<p><b>المحور الثاني:</b></p> <p><b>النهوض بالهجرة المنظمة وحماية حقوق العمال المهاجرين</b></p>

<p>- مواصلة السعي إلى دعم التعاون الدولي مع مختلف الشركاء الدوليين ومع المنظمات الدولية الفاعلة في مجال الهجرة استنادا الى مقارنة تضمن حقوق ومصالح المهاجرين، وذلك من خلال المساهمة في انجاز ومتابعة تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع التي تتوافق والأولويات الوطنية.</p> <p>- العمل على استكشاف وجهات جديدة للعمل: افريقيا، الشرق الأوسط، آسيا، أمريكا، كندا.</p> <p>- تمّت برمجة دورات تدريبية لفائدة الهياكل المتدخلة للتوجيه والاحاطة ببعض الفئات من المهاجرين.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• اتفاقيات الاستيطان بين تونس وليبيا سنة 1961 والجزائر سنة 1963 والمغرب سنة 1964 والنيجر سنة 1966.</li> <li>• الاتفاق الإطاري مع الجمهورية الفرنسية حول التصرف التوافقي في الهجرة والتنمية المتضامنة سنة 2008، الذي يشمل تبادل الشبان المهنيين وفقا لمقتضيات الاتفاق التونسي الفرنسي حول تبادل الشبان المهنيين المبرم سنة 2003.</li> <li>• اتفاق تعاون في مجال الهجرة مع الكونفدرالية السويسرية سنة 2012، واتفاق حول تبادل الشبان المهنيين مبرم في نفس السنة.</li> <li>• محضر الجلسة المشترك حول المفاوضات المتعلقة بالتنقل، التصرف التوافقي في مجال الهجرة، العودة الطوعية والتنمية المتضامنة بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفدرالية الألمانية سنة 2017.</li> <li>• مذكرة التفاهم للتعاون في مجال الهجرة التوافقية والتنمية المتضامنة والأمن بين حكومة الجمهورية التونسية والحكومة الفيدرالية للمملكة البلجيكية سنة 2018.</li> <li>• إبرام اتفاق شراكة من أجل التنقل مع الاتحاد الأوروبي في مارس 2014 يهدف إلى تسهيل تنقل الأشخاص وتعزيز التصرف المشترك والمسؤول في تدفقات الهجرة من خلال تبسيط إجراءات الحصول على التأشيرات بين الاتحاد الأوروبي وتونس.</li> </ul> <p>← تجسيما لما ورد بإعلان الشراكة، تمّ الشروع منذ سنة 2016 في التفاوض بشأن</p>
--	--

مشروع اتفاق تسهيل الحصول على التأشيرات ومشروع اتفاق إعادة القبول.

### ❖ ابرام اتفاقيات ثنائية في مجال هجرة اليد العاملة

أبرمت تونس منذ الستينيات اتفاقيات ثنائية في مجال هجرة اليد العاملة مع بلدان أوروبية وعربية تهدف إلى النهوض بالهجرة المنظمة والحفاظ على الحقوق الأساسية للعمال المهاجرين. كما تهدف هذه الاتفاقيات إلى ضبط التزامات كلا الطرفين تجاه العمال المهاجرين:

• **التعاون التونسي القطري:** إبرام بروتوكول إضافي لتنظيم استخدام العمال التونسيين بقطر سنة 2010، وهو بروتوكول متمم لاتفاق تنظيم استخدام العمال التونسيين المبرم في 1981/11/20.

• **التعاون التونسي الكندي:** إبرام اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع مؤسسات اقتصادية بالعديد من المقاطعات الفرنكفونية بكندا:

- Quebec International التي تعنى بالتنمية الاقتصادية بمدينة كيبك.

- مؤسسة SDED للتنمية الاقتصادية بمدينة Drummondville

← التعاون مع مكتب الهجرة لحكومة كيبك بالمغرب لدعم التعاون الفني التونسي الكندي في مجال التوظيف بالخارج.

← المشروع منذ سنة 2010 في تنظيم تظاهرة "الوجهة كندا" "DESTINATION CANADA"

بالتعاون مع سفارة كندا بتونس، بهدف انتداب كفاءات تونسية مختصة في عديد الاختصاصات.

● **التعاون التونسي الألماني:** إمضاء اتفاقية تعاون ثنائية بين الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل والوكالة الفدرالية الألمانية للتشغيل بتاريخ 23 جويلية 2013 لانتداب الإطارات شبه الطبية التونسية. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تيسير ولوج الكفاءات التونسية في اختصاصات التمريض والرعاية الصحية في سوق الشغل الألمانية.

● **التعاون التونسي المالطي:** أمضت تونس وجمهورية مالطا اتفاق حول «التشغيل الوقتي للتونسيين بمالطا والمالطيين بتونس» بتاريخ 05 فيفري 2019.

● **التعاون التونسي الإيطالي:** ابرام مذكرة تفاهم مع برنامج التعاون عبر الحدود.

← بصدد التفاوض مع الجانب الإيطالي بهدف ابرام اتفاق تعاون في مجال الهجرة بين البلدين.

❖ **تنظيم المنتدى السنوي للتشغيل بالخارج:** تقوم الوزارة المكلفة بالتكوين المهني والتشغيل بتنظيم المنتدى السنوي للتشغيل بالخارج بغاية اطلاع الراغبين في الهجرة على مسالك الهجرة النظامية وعلى عروض الشغل الدولية.

❖ **تكثيف الاعلام حول فرص التشغيل المتاحة بالخارج:** تعمل الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل على تكثيف الاعلام حول فرص التشغيل المتاحة بالخارج على موقع

الوكالة الدولي وعلى شبكة مكاتب التشغيل والعمل المستقل.

### ❖ تطوير برامج التعاون الدولي التي تدعم الهجرة المنظمة:

تولت الهياكل الوطنية المتدخلة في مجال الهجرة بالتعاون مع الشركاء الدوليين انجاز عديد البرامج والمشاريع الهادفة إلى النهوض بالهجرة المنظمة وإلى تعزيز حوكمة هجرة اليد العاملة. وتمّ في هذا الإطار:

✓ تطوير مبادرات الهجرة الدائرية التي تهدف إلى تعزيز مجهودات الحكومة التونسية في الحدّ من ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الشباب وذلك عبر تمكينهم من اكتساب تجربة بدول أوروبية على غرار إيطاليا وبلجيكا وسويسرا بما يساهم في تطوير فرص ادماجهم في سوق الشغل التونسية.

✓ إعداد دليل لفائدة التونسيين المرشحين للهجرة المهنية يحتوي على معطيات تتعلق بهجرة اليد العاملة نحو سبعة دول: ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا والسويد وبولونيا وكندا. ويوضح الدليل مختلف الهياكل المتدخلة في مجال هجرة اليد العاملة للدول المعنية والإجراءات الواجب اتباعها للحصول على التأشيرة.

✓ تنظيم منتدى "التوظيف بالخارج" بتاريخ 12 جوان 2019 بالتعاون مع الوكالة التونسية للتعاون الفني والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، تمّ خلاله تنظيم مقابلات جمعت ممثلي مؤسسات مشغلة بالخارج بعدد من المترشحين التونسيين

	<p>الراغبين في الهجرة قصد تمكينهم من العمل بالخارج.</p> <p>✓ دعم قدرات الهياكل الوطنية المختصة في التصرف في هجرة اليد العاملة بهدف تعزيز قدراتهم في مجال توظيف التونسيين بالخارج واستشراف أسواق جديدة، من ذلك تكليف مستشارين للتشغيل بكل مكتب تشغيل وتكوينهم بالتعاون مع منظمة العمل الدولية حول فرص وآليات الهجرة النظامية ومخاطر الهجرة غير النظامية.</p> <p>✓ إرساء منظومة تمكن من رقمنة خدمة تصريح العمل من خلال الاعتماد على التوقيع الإلكتروني بالنسبة للأجانب الراغبين في العمل بتونس.</p> <p>✓ بصدد انجاز خارطة للخدمات المقدمة للعمال المهاجرين.</p>	
<p>- الشروع في انجاز دراسة جدوى حول مصادقة تونس على الاتفاقيتين عدد 143 وعدد 97 بشأن العمال المهاجرين.</p> <p>- تعمل الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل في إطار مشاريع التعاون التي تربطها مع منظمة العمل الدولية على مواصلة</p>	<p><b>الهدف 6: تيسير التوظيف المنصف والأخلاقي، وضمان الظروف التي تكفل العمل اللائق</b></p> <p>تولي بلادنا أهمية بالغة لحماية العمال ودعم حقوقهم في العمل بما يتلاءم ومعايير العمل الدولية، وهو ما يتجلى من خلال:</p> <p>✓ المصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية: ارتفع عدد الاتفاقيات التي صادقت عليها تونس إلى حدود 65 اتفاقية بما في ذلك تلك المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل، وهو ما يجعل بلادنا من أهم الدول الإفريقية والعربية من حيث عدد الاتفاقيات المصادق</p>	



<p>تكوين مستشاري التشغيل في مجالات التوظيف العادل وآليات التوقي وحماية الأشخاص من مخاطر الهجرة غير النظامية وذلك من خلال برمجة دورات تكوينية في المجال تنجز قبل موفى سنة 2020.</p>	<p>عليها والالتزام بها وتعديل التشريعات التشغيلية بما يتوافق ومقتضياتها.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● المصادقة على مشروع قانون أساسي بتاريخ 06 أوت 2020 يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاقية رقم 129 بشأن تفقد الشغل في القطاع الفلاحي. وبذلك تكون البلاد التونسية قد أتمت المصادقة على اتفاقيات العمل الدولية الأربعة المتعلقة بالحوكمة.</li> <li>● المصادقة على مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاقية رقم 187 بشأن الإطار الترويجي للصحة والسلامة المهنية التي من شأنها أن تعزز مقومات بيئة العمل.</li> </ul> <p>✓ التزام تونس كدولة رائدة في "التحالف 8.7": في إطار السعي إلى تحقيق الأهداف التنموية لأجندة 2030 للتنمية المستدامة، عبرت تونس على التزامها كدولة رائدة في "التحالف 8.7"، وتعهدت بموجبه باتخاذ الإجراءات الآنية والفعالة للقضاء على العمل الجبري ولوضع حد للعبودية الحديثة والاتجار بالبشر الذي يشمل المهاجرين، والقضاء على كافة أشكال عمل الأطفال، وذلك بغاية تحقيق الهدف التنموي الثامن " العمل اللائق للجميع، والعمل الكامل والمنتج والنمو الاقتصادي المتصل والمشارك".</p> <p>✓ إبرام مذكرة اتفاق حول برنامج العمل اللائق بتونس: انخرطت تونس في الجهود الرامية إلى تكريس العمل اللائق، وتمّ في هذا الصدد توقيع "برنامج العمل اللائق لتونس للفترة</p>	
--	--	--

2017-2022" في 21 جويلية 2017 بجنيف، بين الأطراف الاجتماعية الثلاثة والمدير العام لمنظمة العمل الدولية. ويكتسي التوقيع على هذه الوثيقة أهمية بالغة حيث يبرز حرص تونس على احترام معايير العمل الدولية والمكانة التي توليها للحوار الاجتماعي الثلاثي. وتتضمن هذه الوثيقة أولويات التعاون والشراكة بين الجمهورية التونسية ومنظمة العمل الدولية للفترة 2017-2022 لتنفيذ خطة العمل الثلاثية وذلك بإشراف لجنة قيادة تضم الأطراف الاجتماعية.

✓ **تكريس تشريع الشغل التونسي المساواة في المعاملة بين العمال المحليين والعمّال المهاجرين:** يضمن القانون التونسي مبدأ عدم التمييز والمساواة في حقوق العمل لجميع العمال المهاجرين حيث يتمتع العامل الأجنبي بنفس الحقوق ويخضع لنفس الواجبات الناجمة عن العلاقات الشغلية المنطبقة على العامل التونسي.

✓ **قانون الإستثمار عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016** والذي يهدف الى النهوض بالاستثمار والتشجيع على احداث المؤسسات ويمكن المؤسسات من انتداب إطارات من ذوي الجنسية الأجنبية في حدود 30 % من العدد الجملي لإطارات المؤسسة وذلك الى نهاية السنة الثالثة من تاريخ التكوين القانوني للمؤسسة أو من تاريخ دخولها طور النشاط الفعلي حسب اختيار المؤسسة، وتخفض هذه النسبة وجوبا الى 10 % ابتداء من السنة الرابعة من هذا التاريخ. وفي كل الحالات يمكن للمؤسسة انتداب 4 إطارات من ذوي

الجنسية الأجنبية.

### ✓ تنظيم قطاع الوساطة في مجال التوظيف بالخارج:

● القانون المتعلق بضبط شروط وصيغ وإجراءات منح ترخيص تعاطي مؤسسات خاصة لأنشطة في مجال التوظيف بالخارج لسنة 2010: يندرج تقنين عمل هذه المؤسسات في إطار تنظيم قطاع الوساطة وحماية طالبي الشغل من التواجد غير القانوني لبعض المكاتب الناشطة في مجال التوظيف بالخارج.

● مراجعة القانون المنظم لقطاع الوساطة في مجال التوظيف بالخارج الصادر سنة 2010: بعد تشخيص وضعية القطاع الحالية التي أثبتت مواصلة عدّة مؤسسات ممارسة النشاط دون الحصول على ترخيص قانوني تحت مسميات متعددة، مرتكبة تجاوزات تسببت في أضرار لطالبي الشغل الراغبين في الهجرة، تمّ اعداد مشروع قانون يتعلق بتنظيم ممارسة المؤسسات الخاصة لنشاط توظيف التونسيين بالخارج يتمحور حول أربعة أهداف رئيسية:

1. توسيع دائرة العقوبات الإدارية بتمكين الوزارة المكلفة بالتكوين المهني والتشغيل من الغلق الفوري للمؤسسات الناشطة سواء بطريقة قانونية بعد سحب الترخيص أو تلك الناشطة بطريقة غير قانونية وتمكين الوزارة من الاستعانة بالقوة العامة لتنفيذ قرارات الغلق.

2. تدعيم منظومة الرقابة وتقصي الجرائم المتعلقة بنشاط التوظيف بالخارج وذلك بمنح أعوان مؤهلين من الوزارة المكلفة بالتكوين المهني والتشغيل صلاحيات الضابطة العدلية.

3. دعم المنظومة الردعية بعقوبات جزائية تسلط على مرتكبي المخالفات في مجال التوظيف بالخارج.

4. تجريم المؤسسات الناشطة بطريقة غير قانونية وتسليط عقوبات رادعة عليها وتشديد العقاب على كل ما ترتكبه من جرائم، وتصل هذه العقوبات إلى 5 سنوات سجن وخطايا مالية تقدر بعشرين ألف دينار.

✓ إحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي: في إطار مأسسة الحوار الاجتماعي المنصوص عليه بالعقد الاجتماعي المبرم سنة 2013، تم إصدار القانون عدد 54 لسنة 2017 المؤرخ في 24 جويلية 2017 والمتعلق بإحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي وضبط مشمولاته وكيفية تسييره. وهو مجلس استشاري يتولى بالخصوص تنظيم وإدارة الحوار الاجتماعي بمختلف أبعاده ومضامينه الواردة بالعقد الاجتماعي. كما يستشار المجلس وجوبا في مشاريع القوانين والأوامر ذات العلاقة بالشغل والعلاقات المهنية والحماية الاجتماعية.

← جاري العمل على ادراج مكون الهجرة ضمن برامج المجلس الوطني للحوار الاجتماعي لمزيد تحسيس الشركاء الاجتماعيين بقضايا الهجرة عموما وبحقوق العمال المهاجرين بصفة خاصة.

- ✓ انجاز عديد البرامج بالتعاون مع الشركاء الدوليين التي تهدف إلى تكريس العمل اللائق للعمال المهاجرين.
- ✓ تحرص الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل خلال مناقشتها لفرص التشغيل بالخارج مع المشغلين الأجانب وقبل نشر العرض للعموم على تفادي كل أشكال الميز بين الجنسين وعلى أن ينص عقد العمل على كل المعطيات التي تضمن حقوق المنتدبين في العمل اللائق وتحفظ كرامتهم وحريتهم. كما تعمل على:
- تكثيف الاعلام حول المبادئ العامة للتوظيف العادل وحقوق العمال المهاجرين وطرق التوقي من مخاطر الهجرة غير النظامية عبر مختلف آليات التواصل المتاحة (مطويات، فيديو تحسيسي، حصص إعلام...).
  - تنظيم دورات تدريبية حول المبادئ التوجيهية والعملية لمنظمة العمل الدولية تتعلق بالتوظيف المنصف والأخلاقي وبالمنظومة الدولية للتوظيف العادل.
  - تنظيم ورشات تفكير حول نماذج عقود الشغل للعمال المهاجرين من أجل تعزيز النظام الحمائي لهم.

<p>- دعم ابرام الاتفاقيات الثنائية التي تخول الاعتراف بالشهاد العلمية بصفة آلية.</p> <p>- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بصدد احدث وكالة وطنية لإعلام واستقبال وتوجيه الطلبة الدوليين وذلك لتحسين ظروف الاستقبال والإقامة والإدماج والدراسة في تونس.</p>	<p><b>الهدف 18: الاستثمار في تنمية المهارات وتيسير الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والكفاءات</b></p> <p><b>❖ تنمية المهارات والكفاءات</b></p> <p>✓ الاستثمار في مجال تطوير برامج التعليم العالي: عملت تونس على الاستثمار في مجال تطوير برامج التعليم العالي وتنمية المهارات مما جعل شهادات التعليم العالي التونسية معترف بها خاصة في اختصاصات الهندسة والطب والصحة والصناعات التكنولوجية والاتصال وغيرها...</p> <p>✓ يتمتع خريجي هذه الاختصاصات بنسب اندماج مرتفعة بسوق الشغل الدولية كما يحظى جلهم بتأشيرات دخول تفوق 3 سنوات إلى مختلف البلدان الأوروبية على غرار فرنسا وألمانيا.</p> <p>✓ تطوير منظومة التكوين المهني: العمل على تطوير منظومة التكوين المهني في كل</p>	

الاختصاصات والمجالات باعتماد المعايير والتجارب الدولية الناجحة مما جعل خريجي هذه المنظومة يحظون بنسبة اندماج مرتفعة بسوق الشغل التونسية والدولية تفوق 80%.

✓ أسهم نجاح منظومة التكوين المهني في تونس في جلب المستثمرين الأجانب والمؤسسات المتعددة الجنسيات كما أسهم في الاعتراف بكفاءاتهم في مختلف بلدان العالم.

✓ إبرام اتفاقيات تبادل الشبان المهنيين: تمكّن هذه الاتفاقيات طالبي الشغل من بين الشبان التونسيين المحرزين على شهادات علمية أو مهنية من تدعيم معارفهم وتطوير آفاقهم المهنية واكتساب تجربة بالخارج وفقا للشروط المضبوطة بالاتفاق ثم العودة للاندماج في النسيج الاقتصادي التونسي. وتمّ في هذا الإطار إبرام: الاتفاق التونسي الفرنسي حول تبادل الشبان المهنيين سنة 2003 والاتفاق التونسي السويسري سنة 2012.

✓ تطوير برامج الهجرة الدائرية التي تهدف إلى تمكين المنتفعين من اكتساب تجربة بالخارج بما يساهم في تنمية معارفهم واكتسابهم مهارات مهنية جديدة وتطوير فرص ادماجهم في سوق الشغل التونسية.

✓ تعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تعزيز استقطاب الطلبة الدوليين في المنظومة الجامعية من خلال فتح أطر جديدة للتسجيل على غرار برنامج قبول الطلبة

الدوليين بالجامعات العمومية التونسية مقابل دفع معاليم دراسية وقد انطلق هذا البرنامج منذ السنة الجامعية 2018-2019 وتم اصدار النصوص الترتيبية والتنظيمية خلال سنتي 2019 و 2020.

✓ تضع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مجموعة من برامج التعاون الثنائي مع البلدان الصديقة والشقيقة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وفي هذا الإطار يتم الاتفاق مع الشركاء الأجانب عن طريق اتفاقيات إطارية و بروتوكولات تفاهم أو برامج تنفيذية تمكن من وضع أسس وخطوط عريضة للتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي من خلال الاتفاق على العمل في اطار برامج تعاون مشتركة من ابرز آلياتها حركية الطلبة والأساتذة والطاقم الإداري والتقني بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي التونسية ونظيراتها الأجنبية. وهو ما يجعل حركية الطلبة في الاتجاهين سواء من أو إلى تونس مقننة من خلال أطر قانونية وبرامج عملية ولجان مشتركة أو فنية تتولى عملية المتابعة والتقييم.

✓ احداث مراكز للمهن وإشهاد الكفاءات (C4) سنة 2016: تهدف مراكز المهن وإشهاد الكفاءات المحدثة بالجامعات والمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية إلى المساهمة في دعم التشغيلية وتنمية الكفاءات وتسهيل إشهادها وتطوير ثقافة المبادرة لدى الطلبة وخريجي التعليم العالي من خلال أنشطة الإعلام والتوجيه والتكوين التي تؤمنها. وتشكل هذه المراكز حلقة وصل بين طالبي الشغل واحتياجات المشغلين للكفاءات وتعمل على:



- مساعدة طالبي الشغل على إيجاد شغل والمحافظة عليه من خلال تنظيم أنشطة تتعلق بالبحث عن العمل وتطوير الكفاءات والمهارات غير التقنية في التواصل والعمل الجماعي والمبادرة.

- تمكين المشغلين من التعرف على عروض التكوين وعلى طالبي الشغل والتريصات والتواصل معهم والتفاعل مع المدرسين الجامعيين بهدف تحسين إعداد الطلبة لسوق الشغل من خلال توفير السير الذاتية، ورصد فرص التربص أو التكوين بالتداول، وتنظيم تظاهرات تجمع المشغلين وطالبي الشغل كورشات المسارات المهنية والندوات المهنية وزيارات التشغيل في المؤسسات الجامعية...

- تيسير استفادة المشغلين من البرامج التي تؤمنها الجامعة والمتعلقة بالترقية المهنية والتكوين المستمر وتطوير المهارات.

- توفير فرص التدريب والتكوين المستمر لفائدة قداماء خريجي مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

### ❖ الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والكفاءات

تعمل البلاد التونسية على تطوير آليات التقييم والاعتراف بالمهارات والمؤهلات لطالبي الشغل من أجل اعدادهم للحصول على فرص شغل بتونس أو بالخارج. وتمّ في هذا الإطار:

✓ إرساء آلية تخول الاعتراف بالشهاد العلمية المتحصل عليها بالخارج: يمكن الاعتراف

بالشهادت المتحصل عليها خلال مسار الهجرة والصادرة عن المؤسسات العمومية أو المعترف بها لدى السلطات المختصة ببلد الإقامة، من خلال اصدار شهادة معادلة من قبل:

\*وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالنسبة للشهادت العليا الأجنبية،

\*وزارة التكوين المهني والتشغيل بالنسبة لشهادت التكوين المهني الأجنبية.

ويمكن أن تتم المعادلة أليا بموجب بعض الاتفاقيات الثنائية أو استنادا الى النصوص القانونية الصادرة للغرض.

✓ وضع إجراءات تمكن من المصادقة على الشهادت العملية: خدمة مسداة لفائدة الراغبين في العمل أو الدراسة بالخارج.

✓ تبسيط الإجراءات المتعلقة بالمصادقة على الشهادت العلمية: إقرار إجراء جديد يتعلق بالمصادقة على الشهادت العلمية للراغبين في الدراسة أو العمل بالخارج وذلك بتعويض الإمضاء اليدوي على الشهادت الوطنية بالختم الإلكتروني QR code.

✓ إمكانية الحصول على شهادت اثبات الكفاءات المهنية: يخول الاطار القانوني التونسي للمتدربين الذين تتوفر لديهم الشروط المضبوطة أن يتحصلوا على شهادة لتثمين خبرتهم المهنية لاسيما في مجال بعث المشاريع الصغرى أو الانتقال للعمل بالخارج في مختلف الأنشطة التي تستوجب ممارستها كفاءة مهنية.

	<p>✓ تعمل البلاد التونسية على الانضمام إلى اتفاقية اليونسكو العالمية للاعتراف بمؤهلات التعليم العالي التي اعتمدها مؤتمر اليونسكو العام في دورته الاربعين يوم 25 نوفمبر 2019. وتهدف هذه الاتفاقية التي شاركت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مختلف مراحل إعدادها ومناقشتها إلى تيسير الحراك الأكاديمي للطلبة والمدرسين والباحثين وطلبي الشغل ودعم التعاون الدولي في مجال التعليم العالي وترسيخ آليات شفافة وعادلة وغير مقصية لتقييم مؤهلات الأفراد.</p> <p>✓ دعم البرامج الهادفة إلى الاعتراف المتبادل بالمهارات والكفاءات: من بينها اعداد استشارة حول الاعتراف بالشهادات تهدف إلى تقييم الآليات الحالية للاعتراف بالمؤهلات والنظر في المبادرات والعقبات والحلول الممكنة.</p> <p>✓ القيام بدورات تدريبية حول الاعتراف المتبادل بالمهارات والكفاءات خصوصا مع البلدان التي تربطهم بتونس اتفاقيات ثنائية.</p>	
<p>- العمل على ابرام اتفاقيات جديدة في مجال الضمان الاجتماعي مع دول مستقبلية لليد العاملة التونسية.</p> <p>- العمل على مراجعة الاتفاقيات</p>	<p><b>الهدف 22: إنشاء آليات من أجل تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي والاستحقاقات المكتسبة</b></p> <p>تسعى الدولة التونسية من خلال الاتفاقيات الدولية إلى تدعيم التعاون الدولي في مجال التغطية عموما ومع البلدان التي تتواجد فيها الجالية التونسية بصفة خاصة، وكذلك من خلال ملاءمة الأنظمة القانونية للضمان الاجتماعي بما يستجيب لتطلعات التونسيين بالخارج وبما ينسجم مع</p>	

<p>المبرمة بصورة منتظمة بما يتلاءم مع المستجدات التي قد تطرأ على الصعيد الوطني والدولي.</p>	<p>ظروف اقامتهم.</p> <p>❖ حماية حقوق العمال المهاجرين في إطار الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف</p> <p>✓ المصادقة على جل المواثيق واتفاقيات العمل الدولية التي كرست الحق في الضمان الاجتماعي.</p> <p>✓ ابرام عدّة اتفاقيات دولية ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي (23 اتفاقية) مع أهم البلدان الأوروبية المشغلة لليد العاملة التونسية (فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، اسبانيا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، النمسا، البرتغال، التشيك، بلغاريا) وبعض البلدان العربية خاصة المغربية (المغرب، الجزائر، ليبيا، موريتانيا ومصر)</p> <p>✓ التوقيع على اتفاقية الضمان الاجتماعي بين دول اتحاد المغرب العربي سنة 1992.</p> <p>✓ ابرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995 وصدور قرار المجلس الأوروبي المطبق للفصل 65 منها، والذي يمكن مواطني البلدان المرتبطة باتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، والمقيمين بصفة قانونية في احدى دوله من جميع حقوقهم في مجال الضمان الاجتماعي.</p> <p>← تغطي هذه الاتفاقيات المنافع الأساسية التي تخولها أنظمة الضمان الاجتماعي كالتأمين</p>	
---	--	--

على المرض والمنح العائلية والجرايات وحوادث الشغل والأمراض المهنية.

✓ في إطار تدعيم التغطية الاجتماعية لفائدة العمال التونسيين بالخارج وأولي الحق منهم، تعمل البلاد التونسية على تحيين الاتفاقيات الثنائية السارية المفعول وعلى تعزيز صيد الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي من خلال الدخول في التفاوض مع دول أخرى تستقبل يد عاملة تونسية لإبرام اتفاقيات جديدة.

#### ❖ حماية حقوق العمال المهاجرين في إطار الأنظمة القانونية للضمان الاجتماعي

✓ نظام العملة التونسية بالخارج: تم بمقتضى الأمر عدد 107 لسنة 1989 المؤرخ في 10 جانفي 1989 والمتعلق بسحب أنظمة الضمان الاجتماعي على العملة التونسية بالخارج أحداث نظام اختياري لفائدة العملة التونسية بالخارج المشتغلين ببلدان لا تربطها مع تونس اتفاقيات ثنائية للضمان الاجتماعي. وكذلك العملة التونسية بالخارج غير الأجراء الذين لا تنسحب عليهم بعض الاتفاقيات الثنائية المبرمة في المجال (ليبيا).

✓ نظام التغطية الاجتماعية في إطار التعاون الفني: طبقا للنظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية، يتم اعتبار المتعاونين الفنيين ملحقين لدى الوكالة التونسية للتعاون الفني لضمان مختلف حقوقهم بما في ذلك حقوقهم في مجال الضمان الاجتماعي، وذلك وفقا لمقتضيات الأمر عدد 1879 لسنة 2007 المؤرخ في 23 جويلية 2007 والمتعلق بالتغطية الاجتماعية للأعوان العموميين

الموضوعين في حالة الحاق للعمل في نطاق التعاون الفني.

← جاري العمل على مراجعة هذا النظام نحو مزيد تبسيطه وتحسين الخدمات المسداة.

✓ تسوية فترات عدم المباشرة الخاصة: اصدار القانون عدد 16 لسنة 2003 المؤرخ في 24 فيفري 2003 المتعلق بتسوية فترات عدم المباشرة الخاصة إزاء أنظمة الضمان الاجتماعي والذي يمكن أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة ادارية والشركات الوطنية، عند الاحالة على عدم المباشرة الخاصة، من مواصلة الانتفاع بالخدمات والمنافع المخولة بمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي التي ينتمون إليها في تاريخ الاحالة على عدم المباشرة الخاصة.

✓ النظام الخاص للتغطية الصحية لفائدة ممثلي الدولة التونسية بالخارج: شملت التغطية الصحية الأعوان العموميون المباشرون لوظائفهم بالخارج وذلك من خلال اصدار الأمر المؤرخ في 16 مارس 1992 والذي تمّ تنقيحه سنة 2009 والمتعلق بضبط نظام الحيغة الاجتماعية للأعوان المباشرين لوظائفهم بالخارج والمنخرطين بالصندوق الوطني للتقاعد والحيغة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

	<p><b>الهدف 2: تقليص الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تضطر الناس إلى مغادرة بلدهم الأصلي</b></p> <p>✓ تصنيف تونس ضمن قائمة البلدان ذات مؤشر التنمية البشرية المرتفعة وفق تقرير للتنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2019، الذي يتناول أهم المواضيع والاتجاهات والسياسات الإنمائية بالتحليل والأدلة.</p> <p>✓ العمل على الحدّ من الهجرة غير المنظمة وانعكاساتها السلبية بتعزيز التعاون مع عديد الدول وخاصة الأوروبية من خلال التوقيع على اتفاقيات ثنائية جديدة ومراجعة بعض الاتفاقيات الجارية بهدف دعم الهجرة المنظمة، مع الحرص على تضمين هذه الاتفاقيات أحكاما خصوصية تتعلق بالتنمية المتضامنة وذلك لمعالجة الأسباب الحقيقية للهجرة والحد من البطالة من خلال الإحاطة بطالبي الشغل بمختلف اختصاصاتهم ومستوياتهم العلمية عبر إدماجهم بعمل مؤجّر أو تمويل مشاريع لحسابهم الخاصّ أو تمكينهم من</p>	<p><b>المحور الثالث:</b></p> <p><b>الحد من الهجرة غير المنظمة</b></p>

تكوين مهني او تكميلي.

✓ تبذل تونس جهودا كبيرة لاحتضان الأشقاء الليبيين رغم ما يكلفها ذلك على المستوى الأمني والاقتصادي والاجتماعي وتحرص دائما على حمايتهم واحترام حقوقهم.

✓ تؤكد تونس على أهمية إيجاد حل للأزمة الليبية ومعالجة أسبابها العميقة، وذلك اعتبارا للارتباط الوثيق بين تزايد عدد المهاجرين وطالبي اللجوء وتردي الأوضاع هناك، وتعتبر تونس أن تحقيق الاستقرار في ليبيا يمثل المفتاح الرئيسي للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية بالمتوسط باعتبار أن النسبة الكبيرة من المهاجرين وطالبي اللجوء التي تصل إلى الضفة الشمالية للمتوسط تمرّ عبر التراب الليبي.

✓ القانون عدد 30 لسنة 2020 المؤرخ في 30 جوان 2020 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني: يهدف إلى تحقيق كلّ من التوازن بين متطلبات الجدوى الاقتصادية وقيم التطوع والتضامن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة وهيكله الاقتصاد غير المنظم بالإضافة إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وتحسين جودة الحياة.

✓ القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 المؤرخ في 30 جانفي 2019 المحدث لبرنامج الأمان الاجتماعي: يهدف الى المساهمة في التوقي من الفقر والحدّ منه والارتداد إليه وتوارثه ومساعدة وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير ظروف العيش



الكريم للفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل والعمل على النهوض بها إلى جانب تأمين ادماجهم الاقتصادي والاجتماعي. ويشمل القانون الأجانب المقيمين بصفة قانونية بالبلاد التونسية وذلك على أساس مبدأ المعاملة بالمثل ومراعاة الاتفاقيات الدولية في هذا المجال.

✓ المرسوم عدد 33 لسنة 2020 المتعلق بنظام المبادر الذاتي: يهدف إلى مكافحة الاقتصاد غير المنظم عبر تسهيل إدماج كل الناشطين في مختلف المجالات بصفة فردية في القطاع المنظم. كما يهدف إلى مزيد الاحاطة بالباعثين الشبان من حرفيين ومهنيين ومسدي خدمات ومرافقتهم في بعث المشاريع، ويحدد هذا المرسوم النظام الخاص بالمبادر الذاتي وضبط الامتيازات المخولة له والواجبات المحمولة عليه على المستوى الجبائي والاجتماعي.

✓ الانخراط في برنامج التنمية المستدامة (أجندة 2030) : ساهمت تونس بشكل فعال في تحديد وبلورة أهداف التنمية المستدامة 2030، لاسيما من خلال تنظيم مشاورات وطنية واسعة والمشاركة في المفاوضات الحكومية الدولية خاصة ضمن "فريق العمل المفتوح" حول أهداف التنمية المستدامة.

✓ أعدت تونس تقريرها الوطني الطوعي لسنة 2019 الذي يبرز التقدم الحاصل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مختلف المجالات.

✓ العمل على تحسين جاذبية المجال الريفي: تقوم وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية

	<p>بدعم البرامج الرامية إلى توفير مناخ ملائم للاستثمار لفائدة الشباب المنتهي للمناطق الريفية المعرضة أكثر للهجرة الغير نظامية وذلك عبر:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>✓ تنظيم دورات تكوينية في المهارات الشخصية،</li> <li>✓ توفير مرافقين مختصين في بعث المشاريع الفلاحية،</li> <li>✓ تنظيم حملات تحسيسية للشباب العائد من الخارج والاحاطة بهم لبعث مشاريع في مجال الفلاحة والتحويل الأولي والخدمات المرتبطة بهما.</li> </ul>	
	<p><b>الهدف 9: تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>✓ المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة تهريب المهاجرين:</li> <li>• اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.</li> <li>✓ تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة تهريب المهاجرين</li> <li>• إعداد خطة الطوارئ المشتركة التونسية-الأممية في حال تدفق جماعي إلى تونس من التراب الليبي (اللاجئين والمهاجرين): تهدف الخطة الى التوقي من المخاطر المتوقعة نتيجة التدفق الجماعي إلى تونس وتمكنّ من الاستعداد لإدارة الوافدين وتطويق التداعيات الأمنية والمالية في صورة حدوث موجات هجرة استثنائية وذلك</li> </ul>	

بالتعاون والتنسيق مع الهياكل الأمامية والشركاء الدوليين والإقليميين، ووفقا للالتزامات الدولية للجانب التونسي.

● تعزيز التعاون الدولي لمكافحة ظاهرة تهريب المهاجرين من خلال دعم التعاون اللوجستي والمعلوماتي.

✓ بناء القدرات والدعم الفني والتحسيس حول مخاطر التهريب

● دعم قدرات الجيش الوطني في مجال مراقبة الحدود.

● دعم منظومة المراقبة الإلكترونية للحدود التونسية لمكافحة الإرهاب والتهريب وتكوين العسكريين في المجال للتمكن من التعامل مع التقنيات العسكرية الحديثة.

● تنظيم دورات تدريبية للأعوان المكلفين بحراسة الحدود من أجل التعريف بظاهرة تهريب المهاجرين وكيفية الاحاطة بضحاياها.

● القيام بأنشطة تحسيسية حول ترابط الهجرة غير النظامية بظاهرة تهريب المهاجرين.

● نشر النشاط السنوي لوحدات الحرس الوطني في مجال الأمن العام ومقاومة التهريب والاجتياز بموقع البيانات المفتوحة لوزارة الداخلية التونسية (عدد عمليات التهريب المحبطة، عدد عمليات الاجتياز المحبطة براً وبحرا، عدد المجتازين الذين تم

	ضبطهم...).	
	<p><b>الهدف 10: منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية</b></p> <p>✓ المصادقة على الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتصلة بمكافحة الاتجار بالأشخاص وخاصة الاتفاقية الأممية لمكافحة الجريمة المنظمة وبروتوكولها الاختياري لمنع وقمع ومعاقة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال،</p> <p>✓ تطوير التشريع التونسي والآليات المتعلقة بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● القانون الأساسي عدد 61 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته: يهدف إلى منع كل أشكال الاستغلال التي يمكن أن يتعرض لها الأشخاص وخاصة النساء والأطفال بمن في ذلك المهاجرين الوافدين على البلاد التونسية ومكافحتها بمنع الاتجار بضحايا الاتجار بالبشر وحماية ضحاياه ومساعدتهم، كما يهدف إلى دعم التعاون الدولي في مجال مكافحة منع الاتجار بالبشر في إطار الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية التي صادقت عليها الجمهورية التونسية.</li> <li>● إعداد دليل حول قانون منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته في تونس من أجل تيسير تطبيق القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016، وهو موجّه لكافة المستفيدين والراغبين في معرفة هذه الظاهرة وخصوصا المحامين قصد التعريف بها وبالآدوات المراد استخدامها</li> </ul>	

لمكافحتها.

- القانون الأساسي عدد 50 لسنة 2018 مؤرخ في 23 أكتوبر 2018 المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري: يهدف إلى القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ومظاهره حماية لكرامة الذات البشرية وتحقيقا للمساواة بين الأفراد في التمتع بالحقوق وأداء الواجبات وفقا لأحكام الدستور والمعاهدات الدولية المصادق عليها من قبل الجمهورية التونسية.
- القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 مؤرخ في 11 أوت 2017، المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة: يهدف إلى وضع التدابير الكفيلة بالقضاء على كل أشكال العنف ضد المرأة القائم على أساس التمييز بين الجنسين من أجل تحقيق المساواة واحترام الكرامة الإنسانية، وذلك بإتباع مقاربة شاملة تقوم على التصدي لمختلف أشكاله بالوقاية وتتبع مرتكبيه ومعاقبتهم وحماية الضحايا والتعهد بهم.
- تنظيم قطاع الوساطة في مجال التوظيف بالخارج للتصدي إلى التواجد الفوضوي لبعض المتدخلين بصفة غير قانونية من خلال إعداد مشروع قانون يتعلق بتنظيم ممارسة المؤسسات الخاصة لنشاط توظيف التونسيين بالخارج يهدف إلى تنظيم نشاط مؤسسات التوظيف بالخارج من أجل حماية حقوق طالبي الشغل بالخارج من كل عمليات التحيل والابتزاز، ولمكافحة كل التجاوزات والجرائم من طرف الشركات الوهمية. ويتضمن مشروع القانون إحداث سلك تفقد بالوزارة المكلفة بالتشغيل يتولى مراقبة نشاط

المؤسسات الخاصة لتوظيف التونسيين بالخارج المرخص لها ومعاينة المخالفات المرتكبة من طرفها، كما تشمل رقابة سلك التفقد المؤسسات والأشخاص الناشطين دون الحصول على ترخيص قانوني من قبل وزارة الاشراف.

✓ تم اعداد مشروع قانون بهدف تنظيم العمل المنزلي بما يضمن العمل اللائق لعملة المنازل دون تمييز طبقا للدستور والمعايير الدولية المصادق عليها، من خلال ضبط شروط تشغيل عملة المنازل والتزاماتهم والتزامات المؤجر وتحديد آليات المراقبة والتفقد والعقوبات المنطبقة في صورة مخالفة أحكامه.

✓ إحداث الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص: من بين مهامها وضع استراتيجية وطنية واقتراح الآليات الكفيلة بتنفيذها وتنسيق الجهود في مجال تطبيق إجراءات حماية الضحايا وآليات مساعدتهم. وفي هذا الإطار تولت الهيئة:

- إعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة الممتدة 2018-2023 وتهدف إلى إرساء مقاربة شمولية في التعاطي مع ظاهرة الاتجار بالأشخاص من خلال تنسيق الجهود بين مختلف المتدخلين على المستويين الوطني والدولي وإيجاد الآليات المناسبة لجمع البيانات والمعطيات والاحصائيات المتعلقة بهذه الظاهرة وإحداث قاعدة بيانات بهدف استغلالها لإنجاز المهام الموكولة للهيئة بما في ذلك تنسيق الجهود في مجال تطبيق إجراءات الحماية و آليات المساعدة للضحايا.

- ← كرسّت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص المجالات الاستراتيجية الأربعة المتفق عليها دولياً وهي: الوقاية، الحماية، التبعية والتعاون.
- إعداد تقرير سنوي حول نشاط الهيئة يتضمن وجوباً اقتراحاتها لتطوير الآليات الوطنية للوقاية من الاتجار بالأشخاص ومكافحته تتم إحالته إلى رئيس الحكومة ونشره للعموم. كما يمكن للهيئة إصدار بلاغات حول نشاطها وبرامجها. وتم تحديد يوم 23 جانفي من كل سنة كتاريخ قار لنشر التقرير ويتزامن هذا التاريخ مع اليوم الوطني لإلغاء الرقّ والعبودية بتونس.
  - إرساء الآلية الوطنية لتوجيه وإحالة ضحايا الاتجار بالأشخاص.
  - تأمين مجانية التداوي لضحايا الاتجار بالأشخاص وفقاً للقانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 وذلك بالتنسيق مع وزارة الصحة العمومية والمنظمات الدولية في انتظار صدور الأمر الحكومي المتعلق بجمانية التداوي بالمؤسسات الاستشفائية العمومية وتأمين حقهم في رفع دعوة قضائية.
  - إحداث هيئة استشارية صلب الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.
  - وضع خطّ أخضر لفائدة ضحايا الاتجار بالأشخاص.
  - نشر الوعي الاجتماعي بمخاطر الاتجار بالأشخاص عن طريق الحملات التحسيسية (تنظيم الهيئة لحملة القلب الأزرق بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص)

والبرامج الثقافية والتربوية وتنظيم المؤتمرات والندوات وإصدار النشرات والأدلة.

- تنظيم دورات تدريبية واطرافها على برامج التكوين على الصعيدين الوطني والدولي في المجالات ذات العلاقة بنشاطها.

- التنسيق مع الوحدات الأمنية بكامل تراب الجمهورية (شرطة وحرس وطني) في الأبحاث المتعلقة بالاستغلال الجنسي (توريث شخص في أعمال دعارة او بغاء او في تقديم أيّ أنواع أخرى من الخدمات الجنسية بما في ذلك الاستغلال في المشاهد الإباحية والتشغيل القسري والاستغلال الاقتصادي للأطفال والممارسات الشبيهة بالرقّ (استخدام طفل في أنشطة إجرامية).

- تعزيز قدرات مختلف المتدخلين في المجال وذلك بتمكين الجهات المعنية وبصفة خاصّة، الناقلين التجاريين ومتفقدي الشغل ومندوبي حماية الطفولة والاختصاصيين الاجتماعيين والنفسانيين والمصالح المكلفة بمراقبة الحدود والأجانب ووثائق الهوية والسفر والتأشيرات والإقامة، من ترصد عمليات الاتجار بالأشخاص والإبلاغ عنها.

- تعزيز التعاون وبناء الشراكات وطنيا وإقليميا ودوليا من خلال المشاركة في زيارات تبادل، زيارات دراسية، منتديات إقليمية، ورشات عمل، دورات تدريبية للتعاون وتبادل المعرفة حول مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

✓ طورت الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل ومضات تحسيسية موجهة للعموم



	<p>حول طرق التوقي من مظاهر الاتجار بالبشر. ومن المنتظر أن يتم ادراج هذه الومضات على موقع الوكالة الدولي وعلى شبكة التواصل الاجتماعي.</p> <p>✓ تعمل وزارة الدفاع الوطني على إنقاذ المهاجرين غير النظاميين وهو إجراء ساهم في حمايتهم من الوقوع في شبكات الاتجار بالأشخاص.</p>	
<p>- العمل على دعوة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للانخراط في الآلية الوطنية للعودة وإعادة الإدماج "تونسنا"، بهدف تنويع مصادر تمويل مشاريع العودة وإعطاء الفرصة لأكبر عدد ممكن من المهاجرين العائدين للانتفاع بخدمات هذه الآلية.</p>	<p><b>الهدف 21: التعاون على تيسير عودة المهاجرين والسماح بإعادة دخولهم بصورة آمنة تصون كرامتهم، وكذلك إعادة إدماجهم إدماجا مستداما</b></p> <p>✓ يضمن الفصل 25 من الدستور التونسي حق العودة إلى أرض الوطن.</p> <p><b>1. <u>اعادة قبول المهاجرين المقيمين بصفة غير قانونية</u></b></p> <p>✓ دعم التعاون مع عديد الدول وخاصة الأوروبية في مجال إعادة القبول: تتضمن الاتفاقيات الثنائية المبرمة في مجال الهجرة (فرنسا وسويسرا وبلجيكا وألمانيا) بنودا تتعلق بإعادة قبول المهاجرين التونسيين المقيمين بصفة غير قانونية. وتحدد هذه الاتفاقيات الاجراءات الواجب اتباعها عند إعادة القبول بما يضمن عودة المهاجرين في ظروف تحفظ</p>	

كرامتهم وذلك التزاما بالمواثيق الدولية لحقوق الانسان.

✓ الانطلاق منذ سنة 2016 في التفاوض بشأن مشروع اتفاق إعادة القبول بين تونس والاتحاد الأوروبي وذلك تجسيما لما ورد بإعلان الشراكة من أجل التنقل المبرم بين الطرفين.

## 2. إعادة ادماج المهاجرين التونسيين العائدين

✓ دعم التعاون الدولي في مجال إعادة إدماج المهاجرين التونسيين العائدين: تتضمن الاتفاقيات الثنائية المبرمة في مجال الهجرة بنودا تتعلق بالإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين التونسيين العائدين وذلك عبر وضع آليات للغرض من ذلك:

• الآلية الفرنسية للعودة وإعادة إدماج المهاجرين العائدين بصفة طوعية: تهدف هذه الآلية التي تمّ احداثها منذ سنة 2008 على إثر توقيع الاتفاق الإطار حول التصرف التوافقي في الهجرة والتنمية المتضامنة مع الجمهورية الفرنسية، تحت إشراف الديوان الفرنسي للهجرة والادماج، إلى التشجيع على العودة الطوعية للتونسيين المقيمين بفرنسا بصفة غير قانونية والراغبين في العودة من خلال تقديم مساعدات مالية لفائدتهم تمكثهم من بعث مشاريع صغيرة بما يساهم في إعادة ادماجهم داخل مجتمعاتهم الأصلية.

← تمّ في هذا الإطار ابرام اتفاق حول إعادة الادماج بين الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل

- تركيز نموذج موحد للآلية  
يضمن التنسيق الأمثل بين مختلف البرامج الأوروبية للعودة الطوعية وإعادة الإدماج وذلك بهدف دعم ديمومتها ونجاحة تدخلها.

- احداث فروع جديدة للآلية لتقريب الخدمات من المنتفعين المحتملين والمتواجدين بالمناطق الداخلية.

المستقل والديوان الفرنسي للهجرة والادماج سنة 2014 بغاية متابعة ومرافقة العائدين من فرنسا واسنادهم مساعدات مالية تمكنهم من التمويل الأولي لمشاريعهم.

← تمّ سنة 2016 امضاء ملحق تكميلي لاتفاق إعادة الادماج بين الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل والديوان الفرنسي للهجرة والادماج يهدف إلى تقديم مساعدة اجتماعية للمهاجرين العائدين من فرنسا ولعائلاتهم.

● الآلية السويسرية للعودة الطوعية وإعادة الادماج: تضمن الاتفاق المبرم مع الكونفدرالية السويسرية في مجال الهجرة أحكاما خاصة بالمساعدة على العودة تهتمّ بالأساس طالبي اللّجوء، الذين لم تتمّ الاستجابة لطلباتهم. وتتكفل الكونفدرالية السويسرية بمصاريف رحلة العودة مع دفع مساعدة مالية تسمح للأشخاص المعنيين ببعث مشاريع فردية أو جماعية تمكنهم من إعادة الإدماج في وطنهم.

● انشاء المركز التونسي الألماني للإعلام حول الهجرة والتشغيل والاندماج سنة 2017: يعدّ هذا المركز فضاء مفتوحا لاستقبال الوافدين عليه من طالبي الشغل والراغبين في العمل بألمانيا والعائدين الى تونس والراغبين في الانتصاب للحساب الخاص.

✓ اعداد خارطة طريق وطنية للعودة وإعادة الادماج: بهدف تيسير عملية ادماج المهاجرين التونسيين العائدين، تمّ اعداد خارطة طريق وطنية للعودة وإعادة الادماج على إثر تنظيم سلسلة من ورشات العمل (9 ورشات عمل) بمشاركة عديد الهياكل الوطنية ومكونات

المجتمع المدني المتدخلة في مجال الهجرة. وتتضمن الخارطة شرحا مفصلا لأهم الخدمات التي يمكن أن يتمتع بها المهاجر العائد في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى أهم الهياكل التي تؤمن هذه الخدمات.

### ✓ الآلية الوطنية للعودة وإعادة الإدماج "تونسنا":

- تمّ احداث آلية وطنية للعودة وإعادة الإدماج صلب ديوان التونسيين بالخارج بهدف إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين التونسيين العائدين من الدول الأوروبية المنخرطة في الآلية (فرنسا وبلجيكا وألمانيا وسويسرا) وتأمين مرافقتهم طيلة مسار العودة وذلك بالتعاون الوثيق مع السلط المعنية والفاعلين في المجتمع المدني التونسي.
- تؤمن الآلية جملة من الخدمات على غرار التوجيه والارشاد والاعلام والمتابعة والمرافقة وغيرها من الخدمات، بالإضافة إلى تقديم ثلاث أنواع من المساعدات المالية تتوافق مع الاحتياجات الخصوصية لكل مهاجر عائد: مساعدة اجتماعية، مساعدة للبحث عن شغل ومساعدة لبعث مشروع.
- تركيز ثلاث فروع للآلية بمقرات المندوبيات الجهوية التابعة لديوان التونسيين بالخارج بهدف دعم عملها وجعلها أكثر فاعلية وتقريب الخدمات من المهاجرين المتواجدين بالمناطق الداخلية.

	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يشرف على الآلية فريق عمل task force يتكون من ممثلين عن كل من ديوان التونسيين بالخارج والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل والهيئة العامة للنهوض الاجتماعي.</li> </ul> <p>← تمّ في هذا الإطار خلال شهر جويلية 2020 ابرام اتفاقية شراكة إطارية بين ديوان التونسيين بالخارج والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل تهدف إلى تنسيق الجهود بين المؤسستين بما يمكن من الادمج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين العائدين في مجالي العمل المؤجر والمستقل.</p> <p>✓ تنفيذ عديد المشاريع الثنائية ومتعددة الأطراف حول إعادة ادمج المهاجرين التونسيين العائدين بالتعاون مع الشركاء الدوليين.</p>	
<p>- مزيد تطوير الجانب الإعلامي والتواصلي مع الجالية باستعمال وسائل الاتصال الالكترونية الحديثة التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الجالية التعليمية والثقافية والعمرية وانتظاراتها.</p> <p>- دعم وتطوير الدبلوماسية</p>	<p><b>الهدف 19: خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان</b></p> <p>❖ دعم مشاركة التونسيين بالخارج في الحياة السياسية العامة</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• المشاركة في الانتخابات الوطنية: إن المشاركة السياسية للتونسيين بالخارج تمثل جزءا هاما من المواطنة الضامنة لكافة الحقوق والواجبات، حيث يضمن الدستور التونسي الحق الانتخابي وحق الترشح للانتخابات الوطنية لفائدة التونسيين بالخارج.</li> </ul>	<p><b>المحور الرابع:</b></p> <p>تعزيز مساهمة المهاجرين في التنمية</p>

<p>الاقتصادية وتنظيم التظاهرات الاقتصادية ذات المردودية العالية القادرة على جلب الاستثمارات التونسية والأجنبية.</p> <p>- سيتم تنظيم أيام مفتوحة لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج بهدف التحسيس والاعلام حول المجالات الواعدة للاستثمار والامتيازات المالية والجبائية التي يخولها القانون لفائدتهم.</p> <p>- تبسيط الإجراءات المتعلقة بمساهمة الجالية التونسية في المجهود التنموي الوطني: تمّ في إطار الإعداد لمشروع قانون المالية لسنة 2021 وضمن "برنامج الهجرة والتونسيين</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• احداث لجنة شؤون التونسيين بالخارج صلب مجلس نواب الشعب: تتولى اللجنة متابعة الجوانب التشريعية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالجالية التونسية بالخارج، إضافة لكل المسائل المتعلقة بحماية مصالحهم وحقوقهم.</li> <li>• احداث مجلس وطني للتونسيين المقيمين بالخارج سنة 2016: هيكل استشاري يتولى ابداء الرأي في السياسة الوطنية في مجال العناية بالتونسيين بالخارج. كما يستشار وجوبا في كل مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية وفي الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالتونسيين بالخارج المراد ابرامها. جاري العمل على استكمال تركيزه.</li> </ul> <p style="text-align: center;"><b>❖ تعبئة التونسيين المقيمين بالخارج وتشجيعهم على الاستثمار بالبلاد التونسية:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• القانون المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 والمتعلق بقانون الاستثمار: يهدف هذا القانون إلى التشجيع على الاستثمار بالبلاد التونسية من خلال إقرار جملة من الحوافز لفائدة المستثمرين التونسيين والأجانب.</li> <li>• اقرار جملة من الامتيازات الجبائية لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج: يمنح التشريع التونسي جملة من الامتيازات الجبائية لفائدة للتونسيين المقيمين بالخارج والراغبين في الاستثمار في بلدهم. ويضبط الأمر عدد 4632 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 شروط وطرق منح الامتيازات الجبائية لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج في إطار إنجاز مشاريع أو المساهمة فيها.</li> </ul>	
--	---	--

<p>بالخارج" اقتراح ادراج مجموعة من الأحكام الجبائية التي من شأنها تبسيط الإجراءات المتعلقة بمساهمة الجالية التونسية في المجهود التنموي الوطني.</p> <p>- دعم تشريك التونسيين بالخارج في شركات التعاون اللامركزي وتعزيز مساهمتهم في دفع المسار التنموي لجهاتهم الأصلية.</p> <p>- إرساء خلية إستثنائية بمقر وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي لفائدة الخبرات التونسية المقيمة بالخارج (Cellule des CTEs).</p> <p>- برمجة إجتماع سنوي حول</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• القانون عدد 20 لسنة 2018 المتعلق بالمؤسسات الناشئة: يهدف هذا القانون إلى وضع إطار محفز لبعث وتطوير مؤسسات ناشئة تقوم خاصة على الابتكار والتجديد واعتماد التكنولوجيات الحديثة وتحقق قيمة مضافة عالية وقدرة تنافسية على المستويين الوطني والدولي.</li> <li>• قانون عدد 37 لسنة 2020 مؤرخ في 6 أوت 2020 المتعلق بالتمويل التشاركي: يهدف إلى إرساء آلية جديدة لتمويل المشاريع الناشئة والمبتكرة ودعم ريادة الأعمال من خلال توظيف المدخرات الشخصية، بما في ذلك مدخرات الجالية التونسية بالخارج، في تمويل المشاريع.</li> <li>• إدراج مكون الهجرة ضمن المخطط الخماسي للتنمية 2016-2020</li> <li>• اعداد خطة عمل لدعم مساهمة الجالية التونسية في التنمية: تمّ اعدادها وفقا لمقاربة تشاركية جمعت مختلف الهياكل الوطنية المتدخلة في مجال الهجرة ومكونات المجتمع المدني على إثر تنظيم سلسلة من ورشات العمل تمّ خلالها مناقشة عديد المواضيع ذات الصلة على غرار النهوض بالاستثمار والتصدير وتعبئة الادخار وغيرها.</li> <li>• تأطير وإرشاد التونسيين المقيمين بالخارج الراغبين في بعث المشاريع: تتولى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد الاحاطة ومساندة الجالية التونسية لإنجاز مشاريع في قطاعي الصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة من خلال تأطيرهم وارشادهم للتمتع</li> </ul>
---	--

بالامتيازات الجبائية التي يخولها القانون التونسي.

● إطلاق برنامج "المهاجرين من أجل التنمية" الهادف إلى احتضان ومرافقة باعثي المشاريع من بين التونسيين المقيمين بالخارج حتى يتمكنوا من بعث مشاريع متجددة ومبتكرة في تونس. وسيتم خلال البرنامج:

- استقطاب الكفاءات التونسية المقيمة بالخارج،

- تكوين ومرافقة باعثي المشاريع،

- احداث مؤسسات متجددة،

- تركيز هياكل مرافقة على المستوى المركزي والجهوي.

● وضع قاعدة بيانات حول الكفاءات التونسية المقيمة بالخارج وتنظيم اللقاءات معهم ومساعدتهم على تصور وبعث المشاريع في طور الاعداد.

● تنظيم ندوة رجال الأعمال التونسيين المقيمين بالخارج: يتولى ديوان التونسيين بالخارج تنظيم هذه الندوة بهدف تعريف رجال الأعمال بأخر المستجدات والحوافز وبفرص الاستثمار المتاحة وأفكار المشاريع القابلة للإنجاز في تونس.

● تنفيذ عديد المبادرات التي تهدف إلى ادماج المهاجرين في النسيج الاقتصادي الوطني وحثهم على الاستثمار في البلاد التونسية وخلق مواطن الشغل.

الاستثمار لفائدة الكفاءات التونسية ورجال الأعمال المقيمين في الخارج بهدف دعم وتثمين آليات التواصل بينهم وبين وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي.

- برمجة وتنظيم عرض متنقل Road Show ببعض البلدان الأوروبية يستهدف بالأساس أصحاب الأعمال والكفاءات والمستثمرين المحتملين من بين التونسيين المقيمين بالخارج الذين يتم تحديدهم بالتنسيق مع مكاتب الوكالة بالخارج وبالتعاون مع البعثات الدبلوماسية التونسية ببلدان الاعتماد، وذلك بهدف حثهم



وتحسيسهم على بعث مشاريع استثمارية في تونس.

• إستقطاب التونسيين بالخارج للمشاركة الفعالة في حركية النشاط الاستثماري الوطني من قبل وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التي تسعى إلى:

- إسداء أفضل الخدمات من خلال إحداث خلية تدبير الأزمات (Cellule de Crise) خلال أزمة جائحة كورونا متكونة من وحدتين: وحدة الدعم تعنى بضمان التعامل السريع مع المؤسسات الأجنبية الناشطة في تونس والتي واجهت صعوبات تهدد ديمومتها من جهة ولتيسير ودعم استثمارات التونسيين بالخارج في أرض الوطن من خلال الاتصال الدائم والشخصي ومعالجة طلبات التدخل من جهة أخرى. ووحدة اتصال هدفها التعريف بالتدابير المالية والجبائية لدعم المشغلين والتواصل بشأن إجراءات المسؤولية الاجتماعية للشركات،

- تمكين رجال الأعمال التونسيين المقيمين بالخارج من المعطيات الضرورية المحينة ذات العلاقة بالاستثمار، بما من شأنه أن يمكنهم من لعب دورهم الريادي كسفراء اقتصاديين لدى أوساط الاعمال ببلدان الإقامة،

- استقطاب المهاجرين عبر مكاتب الوكالة بالخارج وتشريكهم في مختلف الاجتماعات والندوات ذات العلاقة بالاستثمار التي يتم تنظيمها في بلدان الاعتماد، وذلك من خلال الحضور البناء أو المشاركة كمتدخلين بارزين فيها،

- دعوة رجال الأعمال التونسيين المقيمين بالخارج للمشاركة والاستفادة من لقاءات التبادل والشراكة المتعددة القطاعات مع رجال الأعمال الأجانب ما من شأنه أن يوسع مجالات الاختيار

أمامهم وأن يفتح آفاقا رحبة لفرص شراكة استثمارية جديدة،

- الاطلاع على بعض التجارب الاستثمارية الناجحة للتونسيين بالخارج وتكريمهم خلال مختلف  
الفعاليات التي تنظمها الوكالة داخل تونس أو خارجها.

- التنسيق مع مختلف المنظمات العالمية في شكل شبكة تواصل استراتيجية دائمة تعمل على  
تشريك الخبرات التونسية في استشراف فرص استثمارية في تونس.

#### ❖ تعزيز دور المرأة التونسية المهاجرة في دفع التنمية بتونس

- إقرار يوم وطني للمرأة التونسية المقيمة بالمهجر الموفق لـ 09 أوت من كل سنة: يعدّ الاحتفال بهذه المناسبة فرصة لتثمين دور النساء التونسيات المقيمات بالخارج باختلاف مساراتهن المهنية في التعريف بتونس في الخارج والمساهمة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لبلدهن وتطوير سبل التعاون والتبادل الاقتصادي والثقافي والعلمي مع بلدان إقامتهن.
- إطلاق مشروع نموذجي بعنوان "نستثمرُوا في بلادنا": يهدف الى تسهيل احداث التونسيات المقيمات بالخارج لمشاريعهن الاستثمارية في تونس.
- توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن والهيئة التونسية للاستثمار وذلك في مجال التأطير والإحاطة لفائدة المرأة التونسية المقيمة بالخارج بهدف

تشجيعها على الاستثمار في تونس.

### ❖ تبسيط الاجراءات وتقريب الخدمات الادارية

تعمل البلاد التونسية على تبسيط وتسهيل الاجراءات الادارية المتعلقة ببعث المشاريع والاستثمار وعلى مزيد تقريب الخدمات من الجالية التونسية وذلك عبر عديد الاليات منها:

- احداث الشباك الموحد للتونسيين بالخارج: يهدف تقريب الخدمة من أفراد الجالية التونسية بالخارج عند عودتها إلى أرض الوطن، وتقليص آجال الحصول على الخدمة وتوجيه الراغبين في الاستثمار ومساعدتهم على إطلاق مشاريعهم وإيجاز مدة دراسة الملفات، تم تركيز شبك موحد صلب ديوان التونسيين بالخارج سنة 2013 يجمع أهم الهياكل والأطراف المعنية بالخدمات الموجهة للجالية التونسية بالخارج.
- تنظيم الصالون الافتراضي للخدمات الإدارية الموجهة للتونسيين بالخارج **Forum Bledi**: تمّ خلال شهر جويلية 2020 تنظيم النسخة الثانية من الصالون الافتراضي بهدف توفير المعطيات والمعلومات التي يحتاجها التونسيون بالخارج قبل وصولهم إلى أرض الوطن و تسهيل الإجراءات الإدارية والتسريع فيها، وذلك بمشاركة حوالي 20 هيكلًا من مؤسسات حكومية وغير حكومية من أهم مسدي الخدمات في مجالات ذات الصلة بالخدمات المقدمة للجالية التونسية بالخارج على غرار النقل والسياحة والضمان الاجتماعي والاستثمار والقطاع المالي والاجتماعي.

### ❖ ادراج الهجرة ضمن التنمية المحلية

تنص مجلة الجماعات المحلية المعتمدة سنة 2018 على أنه من بين صلاحيات الجماعات المحلية وضع برامج للإحاطة بالمهاجرين التونسيين بالخارج.

وفي هذا الإطار تعمل السلطات المحلية بالتعاون الوثيق مع الهياكل الوطنية المتدخلة في المجال على:

- تسخير الإمكانيات والأليات للجمالية التونسية لدعم التنمية المحلية من ذلك تعمل وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية على دعم المؤسسات الفلاحية ماديا وتقنيا والبحث على الأسواق في الخارج. كما تعمل على التعريف بفرص الاستثمار في القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية.
  - تحسيس السلطات المحلية بأهمية ادراج الهجرة ضمن مخطط التنمية المحلية: تمّ في هذا الإطار انجاز مبادرة نموذجية تهدف إلى تعزيز ادراج الهجرة ضمن مخططات التنمية المحلية بجهة المحرس من ولاية صفاقس أفضت إلى اعداد خطة عمل حول الهجرة والتنمية الخاصة بالجهة وذلك بالتشاور مع أبناء المنطقة المقيمين بالخارج.
- ← جاري العمل تكرار هذه التجربة النموذجية بمناطق ترابية أخرى.

- تدعيم قدرات الفاعلين المحليين وذلك عبر تنظيم دورات تدريبية لفائدتهم حول

موضوع الهجرة والتنمية.

- تعزيز التعاون اللامركزي في شتى المجالات بين مدن تونسية ونظيراتها الأجنبية: تمكّن مجلة الجماعات المحلية البلديات من ابرام اتفاقيات تعاون وانجاز مشاريع تنموية مع نظيراتها بدول تربطها بتونس علاقات دبلوماسية.
- ← وتمّ في هذا الإطار إعداد دراسة حول "تشريك التونسيين المقيمين بالخارج في مجال التعاون اللامركزي" تهدف إلى اقتراح الآليات الكفيلة بدعم تشريك التونسيين بالخارج في شراكات التعاون اللامركزي وتعزيز مساهمتهم في دفع المسار التنموي لجهاتهم الأصلية وإلى تقديم توصيات في الغرض جاري العمل على تفعيلها.
- القيام بمهمات الفضاء المزدوج: من خلال تنظيم لقاءات بالخارج، خاصة بفرنسا، جمعت ممثلين عن السلط المحلية بالجالية التونسية وبعده من الجمعيات التونسية الناشطة بالمهجر بهدف التباحث معهم حول انتظاراتهم وحول سبل تعزيز مساهمتهم في معاضدة المجهودات التنموية لجهاتهم الأصلية.
- تنظيم ندوات جهوية للاستثمار: تنظم المندوبيات الجهوية لديوان التونسيين بالخارج سنويا ندوات جهوية للاستثمار بهدف التعريف بالامتيازات الجبائية الممنوحة لفائدة التونسيين بالخارج وتشجيعهم على الاستثمار بتونس.

## الهدف 20: تشجيع إرسال التحويلات المالية بوسائل أسرع وأكثر أمانا و أقل كلفة، وتيسير الاندماج المالي للمهاجرين

✓ الإعفاء من المعاليم المستوجبة على التحويلات المالية: تمّ في إطار قانون المالية لسنة 2020 ادراج فصل يتعلق بإعفاء عمليات تحويل الأموال المجراة من قبل المواطنين التونسيين بالخارج من جميع المعاليم المستوجبة. وسيحدد سقف التحويلات المتمتعة بهذا الإعفاء وتراتبها بتنفيذها بمقتضى أمر.

✓ توقيع اتفاقية بين البنك الوطني الفلاحي ووزارة المالية خلال شهر أوت 2020 تمكن الجالية التونسية بالخارج من فتح حسابات بالبنوك التونسية بالعملة الصعبة، بنسبة فائدة في حدود 2 بالمائة سنويا، على أن تكون بالدينار التونسي. ووضع البنك الوطني الفلاحي بمقتضى هذه الاتفاقية، جهازا لفتح الحسابات عن بعد، مصحوبة بحزمة خدمات بنكية إلكترونية حديثة.

✓ توقيع اتفاقيات شراكة مع بنوك تونسية: تمّ توقيع اتفاقيات شراكة مع بنوك تونسية بهدف تقريب الخدمات البنكية من التونسيين المقيمين بالخارج وتقليص كلفة التحويلات المالية فضلا عن تشجيع الجالية على الاستثمار في وطنهم الأم من خلال تمكينهم من عديد الامتيازات من ذلك:

- اتفاقية شراكة بين ديوان التونسيين بالخارج و"التجاري بنك" سنة 2017،

- البحث عن حلول بديلة لعمليات تحويل الأموال من خلال الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة وخاصة آلية الدفع الإلكتروني باستعمال الهواتف الجواله.

- عقد شراكات مع مؤسسات بنكية بالخارج وتحسين جودة الخدمات البنكية.

- التشجيع على الخدمات البنكية عن بعد.

- تنظيم ندوات وملتقيات سنوية تشجع على تنمية تحويلات مدخرات التونسيين بالخارج.

	<p>- اتفاقية شراكة بين ديوان التونسيين بالخارج و"بنك الاسكان" سنة 2017.</p>	
	<p><b>الهدف 23: تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية تحقيقا للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• التوقيع على عديد الاتفاقيات الثنائية في مجال الهجرة مع عديد الدول بهدف تعزيز التصرف التوافقي في الهجرة حتى تكون رافدا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع التأكيد على حماية حقوق المهاجرين والعمل على الحدّ من الهجرة غير المنظمة وانعكاساتها السلبية.</li> <li>• إبرام شراكة من أجل التنقل مع الاتحاد الأوروبي في مارس 2014 تهدف إلى تسهيل تنقل الأشخاص بين الاتحاد الأوروبي وتونس، فضلا عن تعزيز التصرف المشترك والمسؤول في تدفقات الهجرة من خلال تبسيط إجراءات الحصول على التأشيرات.</li> <li>• دعم التعاون والشراكة مع المنظمات الدولية والإقليمية الفاعلة في مجال الهجرة من ذلك منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، منظمة العمل العربية... ويتجلى التعاون من خلال المشاركة في التظاهرات والفعاليات التي يتم تنظيمها في المجال والمساهمة في تنفيذ عديد البرامج والمشاريع المتصلة بالهجرة.</li> </ul>	<p><b>المحور الخامس:</b> تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة</p>

- الانخراط في تحقيق أهداف الأجندة 2030 للتنمية المستدامة: تولت البلاد التونسية تقديم التقرير الاختياري الوطني خلال شهر جويلية 2019 للمنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة، وهي بصدد اعداد النسخة الثانية من التقرير.
- الانخراط في تحقيق أهداف الأجندة الإفريقية 2063،
- المشاركة في أهم المسارات الدولية والإقليمية المتصلة بالهجرة من ذلك:
  - العملية التشارورية العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء،
  - المشاركة في أشغال مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية بالمنطقة العربية،
  - مسار الرباط،
  - مسار الخرطوم،
  - الحوار 5+5 حول الهجرة،
  - المشاركة في أشغال المنتدى العالمي للهجرة والتنمية.



